

Distr.: Limited
18 June 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات
القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض
وتنسيق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول للعقد
٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا

فيجي: * مشروع قرار

برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان اسطنبول^(١) وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل
البلدان نموا^(٢) اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد
في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ وأقرتهما الجمعية العامة
في القرار ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع
الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١
(A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق

200613 200613 13-36733 (A)



وإذ يعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وتمكين تلك البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير إلى قراره ٢٦/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلق ببرنامج العمل للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٦٧ و ٢٢١/٦٧ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ يؤكد ضرورة تنسيق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده على نحو متسق ويلاحظ الدور الرئيسي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد كما هو منصوص عليه في الفقرة ١٥٥ من برنامج عمل اسطنبول،

وإذ يقر بأن مسؤوليات مكتب الممثل السامي قد زاد نطاقها وتعقدتها زيادة كبيرة على مر السنين،

وإذ يلاحظ أن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣ هو "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وإمكانات الثقافة في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٣)؛

٢ - يعيد تأكيد الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٤) بمساعدة أقل البلدان نمواً في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة، ويعيد أيضاً تأكيد الاتفاق على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول^(٥) على نحو فعال وإدماج مجالات ذات الأولوية بالكامل في إطار العمل الوارد في الوثيقة الختامية بحيث يسهم تنفيذه على نطاق أوسع في تحقيق الهدف العام لبرنامج العمل وهو تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٣ - يعرب عن القلق من أن ما يترتب على الأزمة المالية والاقتصادية من آثار مستمرة حتى الآن يستدعي توفير دعم مناسب ذي أهداف محددة في الوقت المناسب على

(٣) A/68/88-E/2013/81.

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

الصعيدين الإقليمي والدولي لتكملة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً من أجل بناء قدرتها على مواجهة هذه الهزات الاقتصادية والتخفيف من آثارها؛

٤ - **يعيد تأكيد** أن تحقيق المستوى اللازم توافره من القدرات المنتجة المجدية والتنافسية في الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات أمر ضروري لاستفادة أقل البلدان نمواً من الاندماج في الاقتصاد العالمي بقدر أكبر وزيادة قدرتها على الصمود في مواجهة الهزات وتحقيق نمو مطرد يشمل الجميع ومنصف والقضاء على الفقر وتحقيق التحول الهيكلي وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع؛

٥ - **يلحظ** الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً من أجل توفير العمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع، ويعرب عن قلقه من أنه ما زال يتعين على تلك البلدان، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها، توفير عدد كاف من فرص العمل الكريم للأعداد المتزايدة من سكانها ممن هم في سن العمل، لأسباب منها القيود الهيكلية التي تواجهها اقتصاداتها، ويشجع في هذا الصدد أقل البلدان نمواً على اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز قدراتها المنتجة، على النحو الوارد بيانه في برنامج عمل اسطنبول، ويشير إلى الالتزامات التي قطعها الشركاء في التنمية في برنامج العمل بتوفير دعم مالي وتقني أفضل، في جملة أمور، لأقل البلدان نمواً لتنمية قدراتها المنتجة، بغرض دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتحقيق التحول الهيكلي وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع؛

٦ - **يقر** بأن أقل البلدان نمواً قد حققت قدراً من التقدم فيما يتعلق بالكثير من الأهداف والغايات المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول مما أفضى إلى حدوث تغيير هيكلي في بعضها ويعرب عن قلقه من أن معظم أقل البلدان نمواً ما زالت تواجه فقراً متفشياً، وعوائق هيكلية شديدة تحول دون النمو، ومستويات منخفضة للتنمية البشرية، وشدة التعرض للهزات والكوارث، ويعرب أيضاً عن قلقه من أن تدهور البيئة الاقتصادية العالمية يؤثر على أقل البلدان نمواً من خلال تدني تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية، مما يعرض للخطر المكاسب التي تحققت حتى الآن بشق الأنفس، والقدرة على توسيع نطاق تلك المكاسب لتشمل جميع أقل البلدان نمواً؛

٧ - **يرحب** بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في أطر التعاون الإنمائي للشركاء في التنمية، ويهيب بالشركاء في التنمية أن يواصلوا إدماج برنامج العمل في الأطر والبرامج والأنشطة الوطنية المتعلقة بسياسات التعاون التي يضعها كل منهم على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة تقديم دعم أفضل محدد الهدف يمكن التنبؤ به لأقل البلدان نمواً، على النحو المبين في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وجدت؛

٨ - يدعو جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء وكل وفق ولايته، وإلى المشاركة على نحو تام في استعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، ويطلب إليها في هذا الصدد أن تقدم كل منها تقريراً إلى هيئة إدارتها على أساس سنوي؛

٩ - يشدد على أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نمواً وتؤدي دوراً هاماً في تنميتها، ويعرب عن بالغ قلقه من أن صافي المساعدة الإنمائية المقدمة على الصعيد الثنائي إلى أقل البلدان نمواً قد انخفض، وفقاً للتقديرات الأولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٢، بنسبة قدرها ١٢,٨ في المائة مقارنة بمستواه في عام ٢٠١١، ويهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو أن تعمل على عكس اتجاه الهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، ويحث، مع إقراره بوفاء بعض تلك البلدان بالالتزامات المتعلقة بتخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، البلدان الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً، ويهيب بها أيضاً في هذا الصدد أن تعيد النظر في التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بهدف زيادة تعزيز الموارد من أجل أقل البلدان نمواً على النحو المبين في برنامج عمل اسطنبول؛

١٠ - يرحب بالخطوات التي اتخذت لزيادة فعالية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وتحسين نوعيتها، ويؤكد ضرورة تحسين كمية تلك المعونة ونوعيتها عن طريق تعزيز تولى السلطات الوطنية زمام الأمور والمواءمة والتنسيق وإمكانية التنبؤ والمساءلة المتبادلة والشفافية والتركيز على تحقيق النتائج في هذا المجال؛

١١ - يهيب بأقل البلدان نمواً وبشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وبجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تزيد من تكثيف جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات التي قطعت في برنامج عمل اسطنبول في مجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي (أ) القدرة المنتجة، و (ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، و (ج) التجارة، و (د) السلع الأساسية، و (هـ) التنمية البشرية والاجتماعية، و (و) الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات المستجدة، و (ز) تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، و (ح) الحكم الرشيد على المستويات كافة، بشكل منسق متسق سريع؛

١٢ - يهيب بأقل البلدان نموا أن تقوم، بالتعاون مع شركائها في التنمية، بتوسيع نطاق آليات الاستعراض القطري التي تستخدمها حاليا، بما في ذلك الآليات المستخدمة حاليا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وآليات التشاور المستخدمة حاليا وذلك لتغطية استعراض برنامج عمل اسطنبول؛

١٣ - يهيب بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

١٤ - يدعو القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

١٥ - يرحب مع التقدير بالقرارات التي اتخذتها كيانات منظومة الأمم المتحدة، ويدعو في هذا الصدد هيئات إدارة جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة إلى أن تحذو حذوها سريعا، حسب الاقتضاء، كل وفق ولايته؛

١٦ - يكرر طلبه إلى الأمين العام أن يدرج المسائل التي تهم أقل البلدان نموا في جميع التقارير المتصلة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبياديين المتصلة بها من أجل دعم تحقيق الأهداف الواردة بياها في برنامج عمل اسطنبول؛

١٧ - يشدد على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لقضايا أقل البلدان نموا والشواغل التي تعرب عنها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها؛

١٨ - يشير إلى طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لإجراء تحليل مشترك للثغرات والقدرات على سبيل الأولوية بحلول عام ٢٠١٣ بغرض إنشاء مصرف للتكنولوجيا ووضع آلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا، استنادا إلى المبادرات الدولية القائمة؛

١٩ - يشدد على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية عن الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار برنامج عمل اسطنبول ويطلب إلى الأمين العام تقديم اقتراح يبين آليات المساءلة المتبادلة؛

٢٠ - يعيد تأكيد قراره أن يجري في سياق الاستعراض الوزاري السنوي في عام

٢٠١٥ استعراضا لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول؛

٢١ - يكرر تأكيد ضرورة أن يواصل منتدى التعاون الإنمائي أخذ برنامج عمل اسطنبول في الاعتبار لدى استعراضه لاتجاهات التعاون الإنمائي الدولي وتنسيق السياسات لأغراض التنمية؛

٢٢ - يعرب عن قلقه من أنه، على الرغم من أن أقل البلدان نمواً حققت قدراً من التقدم في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، لم يتحقق بعد الكثير من أهداف وغايات الأهداف الإنمائية للألفية، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يعطي أولوية خاصة لأقل البلدان نمواً من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٥؛

٢٣ - يشدد على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً ولأولوياتها في مجال التنمية، بما فيها تلك الواردة في برنامج عمل اسطنبول، من قبيل بناء القدرات المنتجة، بما في ذلك من خلال التنمية السريعة للبنية التحتية والطاقة؛ والسياسات السليمة بيئياً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنصف وشامل للجميع؛ والتحول الهيكلي؛ والأمن الغذائي؛ والقضاء على الفقر؛ وبناء القدرة على الصمود؛ وإتاحة حيز سياسات كاف للعمل على تنفيذ خطة التحول الهيكلي وإيجاد عمالة منتجة؛

٢٤ - يحيط علماً بالاستعراضات التي تُجرى كل سنتين لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول التي تضطلع بها لجان الأمم المتحدة الإقليمية ذات الصلة في عام ٢٠١٣ ويدعوها إلى إجراء تلك الاستعراضات بالتنسيق الوثيق مع عمليات المتابعة على الصعيدين العالمي والقطري على نحو وثيق وبالتعاون مع مصارف التنمية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية؛

٢٥ - يلاحظ مع التقدير بإعراب العديد من أقل البلدان نمواً عن اعتزامها تحقيق خروجها من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠ ويدعوها لبدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجيتها للخروج وللاتنقل ويطلب إلى المؤسسات المختصة التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد؛

٢٦ - يقر بضرورة زيادة توحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نمواً المضطلع بها في إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل كفالة رصد ومتابعة برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال، لا سيما في سياق زيادة مسؤوليات مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والحاجة الملحة لتوفير موارد كافية وتقديم

دعم منسق تنسيقاً جيداً لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، ويطلب إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الصدد بخصوص تعزيز قدرة مكتب الممثل السامي وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس في دورته المقبلة؛

٢٧ - يهيب بالحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستثماري دعماً للأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل دعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ومشاركة ممثلين لأقل البلدان نمواً في الاجتماع السنوي المخصص لاستعراض تنفيذ المجلس لبرنامج العمل وفي المحافل الأخرى المعنية، ويعرب في هذا الصدد عن تقديره للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستثماري؛

٢٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤، في إطار البند الفرعي المعنون "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً"، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج العمل.